العلاقات السعودية الامريكية
في المجال العسكري ١٩٦٨ - ١٩٨١

الاستاذ الدكتور: وداد خضير حسين
الدكتورة: سميرة اسماعيل حسون
الاستاذ : صفاء عبد الوهاب المبارك
مركز دراسات الخليج العربي
جامعة البصرة

مدخل

يتناول البحث علاقات المملكة العربية السعودية العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية ، وقد بحثنا بصفة اساسية بدايات اهتمام المملكة بتطوير قدراتها العسكرية والتوصل الى الحد الادنى من الاستقلالية التسليحية والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على توجهات السياسة العسكرية وبخاصة الايديولوجية والسياسية . كما بحثنا الصعوبات التي واجهتها المملكة السعودية في عملية استيعاب التكنولوجيا المستوردة ومدى ملائمتها للظروف الانية والمستقبلية وكذلك جهودها في تكييف قدراتها الذاتية مع المتطلبات العسكرية وكيفية دمج الاسلحة التي استوردتها من الولايات المتحدة في القوات المسلحة بشكل فعال والافادة منها في سياستها الدفاعية وكذلك اعطاء صورة لسياسات التجهيز العسكري الامريكي واهدافها .

اعتمدت المملكة العربية السعودية في سياستها التسليحية على الولايات المتحدة وبريطانيا في البداية وعدت هاتان الدولتان مصدرين اساسيين لتسليحها ثم حصل تحول في سياستها التسليحية عندما اتجهت الى تطوير علاقاتها مع بعض الدول الاوربية كفرنسا والمانيا لان بعض اسلحة هذه الدول وبخاصة مايتعلق منها بسلاح الجو تتمتع بميزات وبمواصفات تقنية وعملياتية جيدة جعلتها منافسة بقدر كبير لبعض الاسلحة الامريكية لغرض اعتمادها اساسا" للقوة القتالية للسلاح الجوي . وقد اشار وزير الدفاع الامريكي ديل تاهنتين(Dale R. Tahentin) (١٩٦٩-١٩٧٣) في مذكراته الى انه من الضروري ان تستخدم السعودية المعدات الدفاعية المتطورة وهذا يستغرق وقتا" طويلا". " انه من الضروري ان يعني الاساس كما يجب تدريب السعوديين في ضوء اكثر القدرات اساسية وتنفيذا" "[1] .

ان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على طبيعة السياسة العسكرية للمملكة السعودية وعلاقاتها العسكرية الحديثة وكيف عملت المملكة السعودية على تطوير جهودها الدفاعية من خلال بناء وتعزيز برامجها العسكرية ومعرفة مدى امكانياتها في ارساء قاعدة ثابتة لقدراتها العسكرية وهل نجحت في تسهيل عملية النهوض العسكري وتنويع مصادر التسلح بشكل يتواءم مع ماهو متوفر من مصادر التمويل والاهتمامات الامنية التي تؤخذ بالحسبان من قبل مخططي ومنفذي السياسة الدفاعية . كما رصدت الدراسة المعارضة التي واجهتها جهود التسلح السعودية في الكونغرس الامريكي وفي اسرائيل ودوافع ذلك . ومدى وطبيعة مشتريات المملكة السعودية من الاسلحة من الولايات المتحدة وكذلك معرفة ردود الفعل السعودية تجاه الاتفاقيات المعقودة والتي تمثل بعدا" هاما" لتقييمنا لدرجة اعتماد المملكة على الولايات المتحدة .

علاقات المملكة السعودية العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية

بادر مخططو ومنفذو السياسة الدفاعية السعودية منذ تأسيس المملكة لتطوير قدراتها العسكرية ، وقد حددت السياسة الدفاعية وفقا لإعتبارات لايمكن فصلها (٢) ، اولها – قلة الكثافة السكانية التي رسمت محدودية القدرات العسكرية والبدائل المتاحة امامها بالنسبة لنوعية القوات العسكرية التي يمكن تطويرها. وثانيها، وضع المملكة العربية السعودية على الصعيدين الاسلامي والنفطي فهي تمتلك اكبر احتياطي للنفط بنسبة ٢٥% من مجموع الاحتياطي العالمي ، وحدد النفط السعودي الاولويات العسكرية بالنسبة لامنها الوطني بوضعها على الصعيدين الاستراتيجي العالمي . وثالثها ، حركة التحديث التي شهدتها المملكة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فبرنامج التنمية الشاملة يرتبط بعملية النهوض العسكري . ورابعها ، حجم الدولة واتساع حدودها التي تعطيها قوة وعمقا" استراتيجيا" ضد التدخل العسكري من الخارج . كما ان وجود عدة دول على محيط حدودها الخارجية فرض توزيع مواردها العسكرية واهتماماتها الامنية فوق مساحات شاسعة من اراضي المملكة يضاف الى ذلك نزوع المملكة المعادي للشيوعية الدولية إذ شكل الخلفية الايديولوجية والسياسية لاقامة علاقات عسكرية مع الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية مثل فرنسا .

ركزت المملكة العربية السعودية منذ اواخر الستينيات من القرن الماضي على تطوير قدراتها العسكرية . وقد شجعها على ذلك جملة عوامل يأتي في مقدمتها الحرب الاهلية في اليمن (١٩٦٢-١٩٧٠) وكونها لاتمتلك القدرة الكافية والمصداقية في الدفاع الذاتي . كما ان اهمية المملكة على الصعيد النفطي كان من وراء توجهها بشكل حتمي الى صيغة معقولة للدفاع الاقليمي ازداد ولاسيما بعد ان توسعت رقعة عدم الاستقرار في المنطقة فضلا" عن صراعها الايديولوجي والسياسي مع مصر(٣) في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠) حيث تركزت الجهود السعودية في المرحلة الاولى على تأمين الغطاء السياسي الخارجي وذلك عن طريق توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا . وكانت الاولوية العسكرية في ذلك الحين تتطلب ضمان الحماية الجوية لها(٤) . وقد ذكر وزير الدفاع الامريكي ديل تاهنتين " انه منذ حرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل اعطت الولايات المتحدة لعلاقاتها اولوية مع المملكة العربية السعودية واقطار الخليج الاخرى المنتجة للنفط وبرزت السعودية احدى الدول القائدة للاقطار العربية استخدمت قوتها لتعزيز المصالح الغربية " واضاف " ان العائلة المالكة والمحافظة في السعودية معرضة لدفع ثمن باهض من جراء قيادتها للسياسة العربية تتمثل في امكانية مواجهتها لتحديات عسكرية من قبل العراق أو اليمن الجنوبية "(٥) . كما نصحت وزارة الدفاع الامريكية المملكة السعودية بالتركيز الشديد على تحسين القوة الجوية "(٦) وكانت نتيجة ذلك اقدام المملكة على شراء طائرات من نوع (ف-٥) وتطويرها برنامج بيس هوك Peace (Hawk) لمساعدة السعوديين في تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي باستخدام تلك الطائرات وصيانتها .

لقد اهتمت المملكة العربية السعودية في سياستها العسكرية بالنظام الدفاعي والبحرية والحرس الوطني . لذا حاولت توطيد علاقاتها في هذا المجال مع بريطانيا والولايات المتحدة قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧ فوقعت مع هاتين الدولتين اتفاقيتين في عام ١٩٦٥ تضمنت تزويد المملكة العربية السعودية بصواريخ هوك المضادة للطائرات وشبكة رادارية وطائرات مقاتلة معترضة من طراز لايتننغ (Lightning) وصواريخ MT ثندر بيرد (Thunder) Bird وطائرات تدريب نفاثة وسربا" من مقاتلات هنتر) (Hunter(٧) للايفاء بالمتطلبات الدفاعية السعودية الآنية وسد الثغرات فيها وتعهدت بالاشراف على تدريب وتنفيذ النظام الدفاعي الجوي السعودي . وقد شكلت هذه الصفقات فاتحة العلاقات العسكرية الحديثة معهما . واستمرت المملكة العربية السعودية في تطوير قدراتها العسكرية في فترة السبعينيات من القرن العشرين . وتقدر بعض الاحصاءات قيمة المشتريات العسكرية بين سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٩ بحوالي (٥٥) خمسة وخمسين مليار دولار(٨) ، تركزت على بناء وتطوير بنيتها التحتية العسكرية ومواردها البشرية والتنويع النسبي لمصادر السلاح والمعدات العسكرية مع احتفاظ الولايات المتحدة مصدرا اساسا لتصدير الاسلحة اليها .

الى جانب ذلك طلبت وزارة الدفاع السعودية من الولايات المتحدة دعم مشروع تحديث البحرية

السعودية وقد اشار جيمي بيكر (G. Baker) السفير الامريكي في الرياض في عام ١٩٧٤ في تقرير قدمه الى لجنة تقصي الحقائق في الكونغرس الامريكي الى موافقة الادارة الامريكية على تنفيذ رغبة المملكة في دعم برنامج التحديث البحري[٩] .

ولم تقتصر جهود المملكة العربية السعودية على ذلك بل تمكنت من شراء اسلحة متطورة اخرى من الولايات المتحدة وبريطانيا ونفذت برامج عسكرية قيمتها (٥) خمسة مليارات دولار . اما الاسلحة المتطورة ، فقد شملت مقاتلات ف- ٥ تايغر (F.5 Tiger) وطائرات ف- ١٥ ايغل (F.15 Eagle) وطائرات النقل س - ١٣٠ودبابات " م-٤٧ " و " م-٦٠ وناقلات جنود م-١١٧ وصواريخ رايثون (Reython) جو – ارض من طرازي مافريك (Maverick) و هاريون (Harion) وصواريخ تاو (Taw) المضادة للدروع وصواريخ هوك المحسنة " المضادة للطائرات والسفن الصاروخية الحربية وغيرها من الاسلحة[١٠] . وفي عام ١٩٧٤ استلمت الشركة الامريكية من المملكة العربية السعودية طلبا" لتأسيس نظام تمركز الصواريخ الامريكية طراز هوك (Hawk) حتى عام ١٩٨٥[١١] كما حصلت المملكة العربية السعودية على معدات عسكرية متطورة من بريطانيا بقيمة (٥٢٥) مليون دولار بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٧ شملت الدبابات الخفيفة سكوربيون(Scorpion) ومركبات هوتركرانت(Hottergrant) من طراز س . ر. ن -٦ (6 N.R.C.) وطائرات التدريب النفاثة ومصفحات فوكس(Fox) و فيرث (Fearth) [١٢] ومعدات عسكرية اخرى . اما مجموع ماخصص من مبالغ لشراء معدات قتالية واخرى غير قتالية فقد قدرتها بعض الاحصاءات الرسمية بمبلغ (٧٦٢) مليون دولار حتى عام ١٩٧٧ ، وان ٦٠% من اصل مجموع المشتريات الدفاعية السعودية من الولايات المتحدة قد انفق على الورشات والتعمير العسكري و١٧% لاغراض التدريب وحوالي ٢٠% على العتاد القتالي . كما خصص مبلغ (٢٧٨٥) مليون دولار للخدمات العسكرية الامريكية شملت التدريب والبناء وغير ذلك ، وقد قدرت الايداعات السعودية من الاموال في المصارف الامريكية بحوالي (٧٠٠) مليار دولار. أما مجموع النفقات العسكرية السعودية فقد بلغت بين عامي ١٩٧٣و ١٩٨٠ لشراء الاسلحة ماقيمته (٣٤) مليار دولار[١٣].

ولم تغفل المملكة العربية السعودية اهمية سلاح الجو وضرورة تطويره الى مستوى معقول . وقد اشار وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز الى اهمية سلاح الجو بعد توقيعه عقدين لشراء الطائرات في ٤ كانون الثاني ١٩٧٥ منها طائرات (F. 15)، مشيراً في الوقت نفسه الى الجهود بينها ونين بلاده في بناء وتطوير البنية التحتية العسكرية كذلك عد في بيان رسمي الجهود الامريكية عاملا" ايجابيا" في تعزيز العلاقات التسليحية بقوله:" ان عقود شراء الطائرات ستكون دعما" وتعزيزا " للقوة الجوية للمملكة السعودية وتعطيها القدرة والفعالية للدفاع عن اراضي المملكة "[١٤] .

وقد اشار تقرير لوزارة الدفاع الامريكية الى المبررات التي دفعت الولايات المتحدة للاهتمام بتطوير سلاح الجو السعودي وجاء في نص التقرير :" ان سلاح الجو السعودي يحتاج الى تقنية جديدة بالنسبة للطائرات حتى نهاية القرن العشرين لان الطائرات التي اشترتها وان كانت متطورة فانها غير كافية للاغراض الدفاعية كما ان المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية لاتستطيع ان تلعب دورا" اساسيا" في تطوير التكنولوجيا المستوردة او دمج الاسلحة الجديدة بشكل فعال في قواتها المساحة "[١٥] .

لقد ركزت المملكة العربية السعودية ايضا" على اهمية زيادة عدد الخبراء الامريكيين العاملين فيها لتدريب الحرس الوطني السعودي والقيام بمهمات اخرى. وقد اكد اهمية زيادة عدد الخبراء الامير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بقوله" ان مهمة الخبراء لتدريب الجيش السعودي والحرس الوطني وشأنهم شأن خبراء أخرين من الضروري الاستعانة بهم للتدريب على المعدات العسكرية الحديثة "[١٦] .كما اشار تقرير آخر لوزارة الدفاع الامريكية في عام ١٩٧٥ الى الزيادة الضرورية في عدد الخبراء العاملين والمستشارين والمنتدبين للتدريب اذ بلغ عددهم حسب التقرير (٢٢٤٩) في المملكة [١٧] ، ووقعت وزارة الدفاع السعودية في الوقت نفسه مع شركة فنيل كوربورتيش (Vinnel Corporation) عقدا" بقيمة (٧٧) مليون دولار لتزويد السعودية بالف رجل لحماية الابار النفطية والسفارة

الامريكية في جدة وتدريب الحرس الوطني السعودي[١٨] .

وفي عام ١٩٧٥ ركزت المملكة العربية السعودية على تكييف قدراتها الذاتية فقامت بعقد صفقة مع الولايات المتحدة حصلت بموجبها على (٤٠) طائرة (ف-٥ أي تايغر) من ضمنها (٢٤) طائرة تدريب وقد ادخلت تحسينات على هذه الطائرة بالنسبة لاجهزة التحكم النارية فيها وقدرتها على حمل صواريخ مافريك (جو / ارض) مما زاد من فعاليتها بشكل ملحوظ[١٩] . كما شملت الصفقة على مساعدات تقنية وتدريب وقطع غيار وتجهيزات اخرى متقدمة من الاسلحة للطائرات القديمة . وقد اكدت وزارة الدفاع الامريكية في بيان لها على اهمية دعم المملكة العربية السعودية باسلحة متطورة لتطوير قدراتها العسكرية وربط ذلك بامن الخليج العربي وجاء في نص البيان " ان الولايات المتحدة يهمها ان تتسلح المملكة العربية السعودية باحدث المعدات واكثرها تطورا" وسنعطيها الاولوية في التسليح وذلك لضمان امن الخليج العربي "[٢٠] كما ركز السفير الامريكي في السعودية جيمس ايكنز (J. Eiekenze) على اهمية الدعم الامريكي للسعودية وبخاصة مايتعلق منها ببرامج تحديث البحرية السعودية وذلك في تقرير له الى اللجنة الفرعية لتقصي الحقائق في واشنطن في ٢٩ تموز ١٩٧٥ قائلاً " ان الولايات المتحدة تجاوبت مع طلب السعوديين حول برنامج الولايات المتحدة اسداء النصح لهم وتقديم التوصيات بشان المشتريات الضرورية لمشروع برنامج تحديث البحرية السعودية الذي سبق ان بدأ العمل فيه منذ عام ١٩٧٢ "[٢١].

وقدمت الولايات المتحدة الى المملكة العربية السعودية في عام١٩٧٦ معدات عسكرية وتسهيلات شملت صواريخ موجهة تلفزيونيا" ودبابات من طراز (م-٦٠) بموجب صفقة تمت بين الدولتين شملت ايضا" مساعدة السعودية على انشاء قاعدة بحرية وتزويدها باسلحة بقيمة (٢ , ١) مليار دولار من مجموع قيمة الصفقات التي اشرنا اليها منها دبابات من طراز (م – ٦٠) وصواريخ مضادة للدبابات [٢٢]. وقد اشار وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط الفريد آثرتون (Alfred Atherton) الى اهمية الصفقة مؤكدا" على " انه ليس بامكان الولايات المتحدة الحصول على اية ضمانات ان هذه الاسلحة لن تنقل الى دولة اخرى ، كما بين المسؤول الامريكي اهم ماتضمنته الصفقة وهو " اقامة قاعدتين بحريتين احداهما على الخليج العربي والاخرى على البحر الاحمر وشحن الاسلحة بقيمة (٩٠٠) مليون دولار وان الاتفاق لن يبدل ميزان القوى في المنطقة "[٢٣] . كما استلمت شركة رايثون الامريكية طلبا" آخر ، غير الطلب الذي اشرنا اليه ، من المملكة العربية السعودية لشراء صواريخ هوك المضادة للطائرات دعما" لنظام تمركز الصواريخ الامريكية بقيمة (١١٤٥) مليون دولار في حزيران عام ١٩٧٦ ووافقت الحكومة السعودية على دفع جزء من المبلغ لكي تباشر الشركة في عملية انتاج تلك الصواريخ ووافقت وزارة الدفاع الامريكية وكذلك وزارة الدفاع والطيران السعودية على بيع شبكة حديثة من صواريخ هوك بمبلغ (١٤, ١) مليار دولار(٢٤) [٢٤]. كما عقدت شركة لوكهيد (Lockhead) الامريكية لصناعة الطائرات صفقة مع المملكة العربية السعودية في حزيران عام ١٩٧٦ لانشاء نظام الكتروني للسيطرة الجوية فيها بقيمة (٦٢٥) مليون دولار[٢٥] .

وشهدت العلاقات السعودية الامريكية في مجال التسلح تطورا" ملحوظا" في عهد الرئيس الامريكي جيمي كارتر (J .Carter) (١٩٧٧-١٩٨٠) فقد وقعت المملكة العربية السعودية عدة اتفاقيات مشتركة للتعاون في المجالات كافة ومنها الاتفاقيات العسكرية . وبناء على دعوة امريكية زار الامير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي واشنطن في ٢٣ آذار عام ١٩٧٧ وتم خلالها عقد مفاوضات بين البلدين واكد الرئيس الامريكي كارتر على اهمية تطوير العلاقات بين الدولتين [٢٦].وقد ازدادت عملية بيع السلاح الامريكي بدرجة كبيرة في عهد الرئيس كارتر لاقطار الخليج العربي ومنها المملكة السعودية لحماية المصالح الامريكية بالدرجة الاولى ودعم العلاقات الامريكية الخليجية بصفة عامة وقد سيطرت السعودية على نسبة كبيرة من مبيعات الاسلحة الامريكية لانها استمرت في طلباتها للجانب الامريكي بتزويدها باحدث الاسلحة واكثرها تطورا" لتطوير قدراتها العسكرية . وقد اشارت بعض المصادر الى ارتفاع معدل المبيعات العسكرية من الولايات المتحدة الى المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٧ وتمكنت الشركات الامريكية من الحصول على مايزيد على

(٢٠) مليون دولار من العقود السابقة[٢٧] ، كما حصلت بعض الشركات الامريكية على موافقة الحكومة السعودية على بناء مركز للتدريب العسكري بقيمة (١٠٠) مليون دولار بموجب عقد تم توقيعه بين الجانبين ، فضلا" عن ذلك وافقت الادارة الامريكية على اعداد دراسة لاقامة مشروع لبيع السعودية عدد من الصواريخ الموجهة من طراز مافريك وقد اكد ذلك التوجه وزير الخارجية الامريكية سايـروس فانس (S. Vance) في شهادة له امـام الكونغرس الامريكي في ايلول عام ١٩٧٧ [٢٨] .

وعلى الرغم من ان الادارة الامريكية كانت ترغب بقوة التريث في تطوير القدرات التقنية والعملية لبعض الاسلحة التي قدمتها للمملكة السعودية وبخاصة الطائرات فأنها عادت ووافقت على بيع المملكة بعض الطائرات المتطورة وكذلك لمصر واسرائيل . وقد بررت وزارة الخارجية الامريكية في بيان لها موافقة الادارة الامريكية على بيع تلك الطائرات بالقول :" ان الحكومة السعودية بحاجـة شرعية لتحديث دفاعاتها الجويـة المحدودة . العربية السعوديـة فائقـة الاهميـة في تعزيز سبل من الاعتدال في الشرق الاوسط بالنسبة الـى صنـع السلام والمبادرات الاقليمية الاخرى وفي صورة اوسـع في الشؤون العالمية كالسياسـة النفطية والمالية . وقد اعترفنا نحن وهم لعدة سنوات بالحاجة لتحديث سلاحهم الجوي بطائرات تصدي متقدمة وقد طلبوا منا عددا" محددا" من طائرات (ف-٥) ونحن نعتقد ان طلبهم معقول ومن مصلحتنا ، وجميع هذه المبيعات تدعم مباشرة اهدافنا العامة في الشرق الاوسط "[٢٩].

وقد شغلت مسألة شراء المملكة العربية السعودية اضافة الى مصر واسرائيل طائرات حربية متطورة امريكية بال بعض المخططين الامريكيين الذين ادركوا ان تلك الدول تواجه مشكلة كبيرة في كيفية تعاملها مع الاسلحة المتطورة ومواجهة التطورات الحاصلة في حقل التكنولوجيا العسكرية الحديثة وكيفية ادخالها في الخدمة الفعلية . ومع تفهم الامريكان لتلك المسألة ضغطت الادارة الامريكية على الكونغرس لتلبية رغبتها لبيع طائرات حربية متطورة للمملكة العربية السعودية مشروطة بموافقة الاخيرة على شرائها دون صهاريج وعدم مرابطتها بقاعدة تبوك الجوية لانها تقع على حدود المدى الميداني عن اسرائيل . كما ان تلك الطائرات لاتحتوي على كمبيوترات متعددة لازمة لاستخدام السلاح بشكل فعال وغير مجهزة ايضا" بتراكيب لحمل صواريخ جو / ارض او حمل قنابل . وقد نشرت مجلة الطليعة السعودية مذكرة للحكومة الامريكية اكدت على ان العتاد الامريكي المقدم للمملكة السعودية لايستخدم ضد اسرائيل كما ان المملكة ملتزمة بعدم نقل العتاد العسكري الى اقطار اخرى دون موافقة الولايات المتحدة وذلك من اجل طمأنة اسرائيل[٣٠].

وفي عام ١٩٧٨ بادرت المملكة العربية السعودية الى الضغط على الولايات المتحدة لتزويدها بطائرات مقاتلـة من طرازف-١٥ ايغل (F.15 Eagle) بمـا فيها طائرات من طراز ف-١٥ ب(F.15 B) ذات المقعدين والمخصصة للتدريب وذلك من اجل تعزيز برنامج تطوير القوة الجوية وذلك ضمن صفقات الطائرات الثلاثيـة التي اتفق بموجبها على تزويد مصر بخمسين مقاتلة من طراز ف- ٥ تايغر (F. 5 – Tiger) واسرائيل بخمسة وسبعين مقاتلـة من نـوع ف-١٦ ومقاتلة اضافية من طراز ف-١٥[٣١].

ومع تردد الادارة الامريكية في عهد الرئيس جيمي كارتر لغرض تعزيز القدرات التقنية والعملية للمقاتلات التي ذكرناها فقد عادت ووافقت على بيع المملكة العربية السعودية (٦٠) ستين طائرة مقاتلة من طراز (ف-١٥- ايغل) بقيمة ٥, ٢ مليار دولار بما في ذلك (١٢) طائرة من طراز (ف – ١٥ ب) المخصصة للتدريب[٣٢] . وقد فسرت الاوساط الحكومية الامريكية موقفها هذا بانه نابع من الرغبة في تجنب المواجهة المحتملة بين الادارة الامريكية والكونغرس الامريكي حول تنفيذ هذه الصفقة وبخاصة في ضوء المعارضة القوية التي ابداها المؤيدون لاسرائيل ضد اية خطوة تهدف الى زيادة للقدرات القتالية السعودية بشكل يؤدي الى تهديد أمن اسرائيل[٣٣] .

وبرزت المملكـة العربية السعودية في عام ١٩٧٨ في مقدمة الدول المشترية للاسلحة الامريكية . وقد اشارت نشرة احصائية اصدرتها وزارة الدفاع الامريكية ان واردات المملكة من تلك الاسلحة بلغت قيمتها (٤) اربعة مليارات و(٢٠٠) مليون دولار أي بزيادة قدرهـا ٣٠٠, ٢ مليون دولار على وارداتها في عام ١٩٧٧ [٣٤] . وكانت المملكة تدرك تماما" ان جهودها في التنمية

الدفاعية محدودة وتعتمد على الدول الاجنبية في مجال التسلح كما ان عناصرها البشرية محدودة أيضاً واتباعها سياسات تقليدية ومعتدلة في التاثير على غيرها فضلاً عن ان ودائعها المالية الضخمة من النفط تجعلها تمارس بعض سياسات الضغط على الدول الاخرى وبصفة خاصة الدول العربية المنتجة للنفط لاتخاذ مواقف مؤيدة للتوجهات السعودية في مجال اسعار النفط ومعدلات الانتج ، وهي من جانب آخر لاتدرك نوع الدفاع الذي يطور قدراتها الهجومية ولذلك فهي لاتتورط في استخدام طائرات (ف-١٥) او طائرات الميراج الفرنسية في أي صراع عربي صهيوني لان ذلك يؤدي الى تعرض دفاعاتها الجوية لمخاطر كبيرة لاسيما وان السعودية تمتلك مطارات محدودة لاتستخدم فيها الطائرات لاغراض الهجوم السريع أو وضع طائرات (ف – ١٥) التي اشترتها من الولايات المتحدة في بعض مطاراتها[٣٥] . وقد نصح وزير الدفاع الامريكي الاسبق (ديل تاهنتين) الحكومة الامريكية ان لاتعامل السعودية كزبون ولكن كشريك يسعى لتحقيق اهداف معينة لمصلحة الدولتين لان المملكة ترمي الى شراء التقنية العسكرية الامريكية بغية تحقيق التطور الاقتصادي اضافة الى دفاع قوي تعتمد عليه ولأن من مصلحة الولايات المتحدة ان تكون المملكة العربية السعودية في وضع يمكنها من مواجهة التحديات الخارجية[٣٦] .

وفي ذلك السياق اكد السعوديون على انهم يفضلون اكثر طائرات الميراج الفرنسية ، وطائرات (ف-١) او طائرات (الميراج ٢٠٠٠) او (الميراج ٤٠٠٠) بديلا عن طائرات (ف-١٥) ويريدون تمويل مزيد من البحث لتحسين قدرات الطائرات التي سيقومون بشرائها وطائرات (الميراج ٤٠٠٠) ذات محركين وذات قوة دافعة تفوق الانواع السابقة كما ان لها قدرة للهجوم الارضي تفوق البقية ولكنها لاتكون قيد الاستعمال حتى عام ١٩٨٣ . كل ذلك من اجل تطوير قوة دفاعية فعالة (٣٧) .

ومما يجدر ذكره ان الطائرات المقاتلة من طراز (ف – ١٥- ايغل) كانت مخصصة لمصر والسعودية واسرائيل . وقد امتنعت الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية عن تزويد السعودية ببعض المعدات والاجهزة التي تحتويها الطائرات الامريكية والاسرائيلية من نفس النوع قبل تسليمها في نهاية عام ١٩٨١ واولى المعدات طائرات صهريج أي تموين جوي بالوقود من طراز (ك.س-١٣٥) تستخدم من اجل اطالة المدى العملي للمقاتلات بشكل ملموس . وثانيهما ، خزانات الوقود الاضافية التي يتم تركيبها على جانبي هيكل الطائرة للاستغناء عن ضرورة حمل خزانات وقود تحت الجناحين وتساعد على استخدام نقاط التعليق لحمل اسلحة اضافية وتعرف الخزانات الجانبية باسم فاست باك (Fast Pack) وهي ترفع المدى القتالي النموذجي للطائرة في مهمات المطاردة والاعتراض من ٧٢٥ كلم الى (١٢٥٠) كلم ، وثالثها صواريخ جو/ جو من طراز سوبر سايدوايندر (Super Sidewinder) (٧٩) وهو احدث طراز من الصواريخ الامريكية المخصصة لمهمات القتال الجوي التلاحمي ، ورابعها ، علاقات تسليح متعددة بدلا" من العلاقات الفردية الحالية وتتمتع باهمية كبيرة على صعيد تسليح الطائرة اذ يصبح بالامكان بواسطتها تحميل المقاتلة بكامل قدرتها من المعدات القتالية وخاصة في المهمات الهجومية (٣٨).

وقد كثفت المملكة العربية السعودية جهودها في المجال التسليحي ضمن نشاطاتها الدفاعية فاقدمت في عام ١٩٧٩ على طلب الدعم العسكري من الولايات المتحدة . وصارت المملكة في مقدمة الدول المشترية للسلاح الامريكي وتقدر قيمة صفقة الاسلحة السعودية ١ , ١٥٦ مليون دولار شملت صواريخ ومدافع مضادة للطائرات . وقد تم الاتفاق بين المملكة والولايات المتحدة على صفقة شملت تلك الاسلحة اضافة الى معدات واجهزة عسكرية اخرى بقيمة (٢٢) مليار دولار وشملت ايضا" تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة في مجالات الخدمة والاعمار ، وفي مجال الخدمات العسكرية والمالية . وقدرت حصة المملكة العربية السعودية بحوالي ٤٠% من مجموع قيمة المبيعات الامريكية في العالم (٣٩) . وترجع دوافع الاهتمام السعودي في مجال التسلح الى الزيادة في ايداعاتها المالية في المصارف الامريكية (٤٠) ، والقرار الذي اتخذته الادارة الامريكية بتجميد الودائع المالية الايرانية في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٩ كان بعد نشوب الثورة الايرانية والتوتر الذي اصاب العلاقات الامريكية الايرانية . كما استمرت المملكة العربية السعودية في تطوير علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة اذ توسعت

عقود بيع الاسلحة مع شركات امريكية واتجهت الولايات المتحدة الى زيادة مبيعاتها من الاسلحة الى المملكة بسبب حاجة الاخيرة الى معدات عسكرية جديدة في عام ١٩٨٠ وحتى بداية عام ١٩٨١ باستلام الرئيس رونالد ريغان (R. Reagan) (١٩٨١-١٩٨٨) للسلطة .

وتفهمت المملكة العربية السعودية بشكل واضح ، مسالة التحديث العسكري والصعوبات التي تواجهها في هذا المجال مما ساعدها على تطوير جهودها في نهاية السبعينيات من القرن العشرين كرد فعل على تحديات الدفاع واتجهت الى التسلح من الولايات المتحدة وبذلك ستبقى السعودية على حد قول وزير الدفاع الامريكي الاسبق ، ديل تاهنتين ، " مهمة جدا" للولايات المتحدة والعالم العربي باستخدام ثرواتها بشكل مفيد لصالح الغرب ولذلك يجب ان تكون الولايات المتحدة مهتمة بامن المملكة العربية السعودية في حال استمرار العلاقات بينهما "(٤١).

وفي عهد الرئيس الامريكي رونالد ريغان تطورت العلاقات العسكرية بين المملكة والولايات المتحدة . وقد عد الرئيس ريغان المملكة حليفا" قويا" للولايات المتحدة وحرص على حماية امنها واستقرارها وقلل من فرص معارضة بعض الاوساط السياسية والعسكرية في دعم المملكة بالاسلحة المتطورة بعد سقوط شاه ايران . وقد اشار ريغان الى موقف بلاده من السعودية بقوله في عام ١٩٨١ " لن نسمح بأن تكون السعودية ايران ثانية وبالنسبة للسعودية فأن العالم الحر كله وليس امريكا فقط لن يسمح بأي تغيير فيها " (٤٢) كما اتخذ ايضاً قرارا" سياسيا" في ٦ آذار عام ١٩٨١ تضمن الموافقة على زيادة المبيعات العسكرية الامريكية الى المملكة والتي رفضت سابقاً من قبل الرئيس الامريكي جيمي كارتر على بيعها وهي معدات خاصة لتطوير قدرات الطائرات المقاتلة وكذلك طائرات الاستكشاف وانواع من الصواريخ المتطورة .

غير ان المملكة العربية السعودية واجهت صعوبات في مجال الحصول على اسلحة متطورة من الولايات المتحدة منها معارضة اليهود الامريكان للتسلح السعودي باسلحة امريكية متطورة وكذلك بسبب موقفها المعارض لاتفاقية كامب ديفيد التي وقعت بين مصر واسرائيل(٤٣) وقد استغلت الولايات المتحدة معارضة السعودية للاتفاقية وجعلت منها وسيلة ضغط سياسية على السعودية في مسألة التسلح وادخالها في حلف عسكري اقليمي يضم اسرائيل واجبارها لان تكون دول تابعة لها . وكان من نتائج الضغط السياسي ان اقدمت المملكة على تقديم تسهيلات عسكرية سرية للولايات المتحدة في اراضيها مع استخدام القواعد الجوية السعودية من قبل الامريكان فضلا" عن استمرار استخدامهم قاعدة الظهران الجوية الامريكية في المملكة على الرغم من الاعلان الرسمي من الاخيرة بانها ضد التكتلات الاقليمية ورفضها اقامة قواعد عسكرية او منح تسهيلات لأية قوى كبرى على اراضيها وإن كانت الولايات المتحدة وبخاصة بعد ان كشفت الولايات المتحدة عن نيتها في التدخل العسكري لحماية مصالحها في منطقة الخليج ومنها المصالح النفطية في حالة تعرضها لتهديدات بعد سقوط نظام شاه ايران وان تطلب ذلك احتلال منابع النفط العربي والسعودي (٤٤).

ان حرب الخليج العربي الاولى (١٩٨٠-١٩٨٨) كانت ايضا" من العوامل التي دفعت السعوديين الى تطوير علاقاتهم التسليحية مع الولايات المتحدة خوفا" من تعرض الامدادات النفطية الخليجية الى الخطر أو تعرض الاراضي السعودية الى عمليات عسكرية . فقامت المملكة بتوقيع صفقة عسكرية جديدة مع الولايات المتحدة عرفت بأسم صفقة طائرات الاواكس (Awacs) تتضمن الحصول على (٥) طائرات للانذار المبكر اواكس فضلا" عن المعدات التي اشرنا اليها والمتعلقة بصفقة طائرات (ف-١٥) التي امتنعت الولايات المتحدة من بيعها للمملكة للاسباب التي اشرنا اليها ايضا"(٤٥) . جدير بالذكر ان الولايات المتحدة قد ارسلت مثل هذه الطائرات الى المملكة العربية السعودية اثناء حرب اليمن (١٩٦٢-١٩٧٠) لمتابعة الاوضاع العسكرية وكذلك ارسلت بعضها الى مصر بعد الغزو الشيوعي لافغانستان (١٩٧٩) وازمة الرهائن الامريكيين في ايران . وهي طائرات رصد وانذار استراتيجي مبكر من طراز (بوينغ أي – ٣ اواكس) فضلا" عن ارسال عدد من الخبراء وطائرات نقل كبيرة للقيام بمراقبة استراتيجية في منطقة الخليج العربي . وقد اعلن الموافقة الامريكية على طلب المملكة العربية السعودية نشر طائرات اواكس الجنرال ديفيد بونر (David Boner) رئيس هيئة الاركان المشتركة

الامريكية اثناء زيارته للمملكة في ٢٨ ايلول عام ١٩٨١(٤٦) وقد بررت الادارة الامريكية قرارها بارسال الطائرات الاربع (طائرات اواكس) للمرابطة في الاراضي السعودية وبمرافقة اكثر من (٤٠٠) عنصر اسناد بأنه لغرض حماية منافذ الامدادات النفطية عبر مضيق هرمز بسبب العمليات العسكرية الدائرة بين العراق وايران وضد أي عمل عسكري محتمل موجه ضد منابع النفط الخليجية وتقوية الدفاعات السعودية في مداخل حقول النفط ومحطات شحنه ورصد أي هجوم ايراني محتمل على منطقة الخليج العربي[٤٧] ، كما اشار تقرير لوزارة الدفاع الامريكية الى بعض المبررات التي دفعت الولايات المتحدة الى ارسال تلك الطائرات وجاء في نص التقرير :

" ان امتلاك المملكة العربية السعودية لطائرات الاواكس وما يلحق بها من منشآت ارضية سوف يوجد قاعدة ثابتة لاقامة قيادة واجهزة اتصالات وقواعد تتوافق مع ماتحتاجه قوات الولايات المتحدة التي من الممكن ان تكون قوة لامداد الدول الاخرى بالدعم والاسلحة في حالة تعرضها للازمات "[٤٨].

وكان هدف الولايات المتحدة من نشر طائرات الاواكس تحقيق الاهداف الاستراتيجية الامنية الامريكية في الخليج العربي عن طريق التنسيق مع القوات الجوية الامريكية التابعة للوحدات البحرية المتمركزة في المنطقة ذاتها وفي بحر العرب والتي تتواجد فيها حاملتا طائرات تحمل كل منها نحو (٩٠) الى (١٠٠) مقاتلة وقاذفة وكذلك التنسيق مع سلاح الجو في كل من المملكة العربية السعودية وعمان عن طريق تزويدهما بالمعلومات الاستراتيجية اللازمة لمراقبة اية عمليات هجومية ولكشف الطائرات المعادية بكفاءة وهي لاتزال في الاجواء الدولية وقبل ان تصل الى المنشآت النفطية السعودية الواقعة قرب الساحل . وقد تلجأ الولايات المتحدة للتدخل العسكري . لان تلك الطائرات بحكم مدى تحمل رادارها واجهزتها الكاشفة والذي يقدر بنحو (٤٠٠) كلم يمكن ان تتحكم باجواء منطقة الخليج العربي بكاملها من الجهة الجنوبية الشرقية أي عمان والشمالية الغربية أي السعودية عن طريق رصد ومتابعة التحركات العسكرية المحيطة بالمنطقة بما فيها التحركات الدقيقة وابلاغ الوحدات الجوية الامريكية عنها بصورة مبكرة . وقد اشار الرئيس الامريكي رونالد ريغان في تصريح له في عام ١٩٨١ الى اهمية صفقة الاواكس وعدم ممانعته من بيع الطائرات الى السعودية وربط ذلك بعملية تدفق النفط الى الغرب بقوله " من المحال ان نقف موقف المتفرج ونرى السعودية وقد استولى عليها أي فرد قد يمنع تدفق النفط الينا " [٤٩]. وقد سبقه في هذا المجال الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر عندما صرح قائلا" " ان الولايات المتحدة ستفعل أي شيء لضمان بقاء مضيق هرمز مفتوحا" في وجه الملاحة النفطية الدولية "[٥٠].

وقد ايدت المملكة العربية السعودية ماجاء في تصريحات المسؤولين الامريكيين على لسان وزير دفاعها الامير سلطان بن عبد العزيز اذ اكد الوزير في تصريح له على " ان المملكة السعودية طلبت من الولايات المتحدة الموافقة على صفقة طائرات الاواكس بهدف رفع قدرة السلاح الجوي السعودي "[٥١] . وسرعان ماتراجعت الولايات المتحدة ايضا" عن موقفها السابق وهو رفض تزويد المملكة بطائرات الاواكس ومعدات تطويرية لطائرات (ف-١٥) من اجل دعم السياسة الامريكية الجديدة التي تبناها الرئيس الامريكي رونالد ريغان والتي أستهدفت تشكيل حلف استراتيجي ضد الاتحاد السوفيتي واشراك المملكة في هذا الحلف الاقليمي الذي يضم مصر واسرائيل ودول اخرى .

وفي ١٥ نيسان عام ١٩٨١ وافقت الادارة الامريكية على صفقة الاواكس وعددها خمس طائرات ومعدات تطويرية اضافية بقيمة (٥ , ٨) مليار دولار اما قيمة الطائرات الخمسة الرادارية وحدها فكانت بقيمة (٦) مليارات دولار [٥٢] . وقد اشترطت الولايات المتحدة ان تقوم المملكة العربية السعودية بالضغط على الدول المنتجة للنفط اوبك (Opec) لتقليل اسعار النفط وقيامها بضخ كميات كبيرة منه الى الولايات المتحدة وحلفائها ناهيك عن اشراف الولايات المتحدة على استخدام تلك المعدات العسكرية حتى عام ١٩٨٩ [٥٣] بدعوى عدم الاستقرار في المنطقة بسبب الاحداث التي اشرنا اليها أو التخوف من اساءة استخدامها ورغبة الولايات المتحدة في كسب ود المملكة وضمان عدم ابتعادها عن ارتباطاتها القوية بالولايات المتحدة .

وقبل مصادقة الكونغرس الامريكي على صفقة طائرات الاواكس للمملكة العربية السعودية ، اكدَ الكسندر هيغ (A . Haig) وزير الخارجية

الامريكية في كلمة له امام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي في ١٣ ايلول ١٩٨١ على اهمية الصفقة وربط ذلك بمسألة حماية آبار النفط السعودي والخليجي وابعاد النفوذ السوفيتي عن المنطقة فضلا" عن حماية أمن المملكة العربية السعودية وتطوير قدراتها الدفاعية . وجاء في نص الكلمة :" ان مبيعات الاسلحة المقترحة من شأنها ان تزيد من قدرة السعوديين على الدفاع عن انفسهم ضد اخطار محلية ، كما ان من شأنهم تقديم مساعدة مباشرة للقوات الامريكية الموجودة في المنطقة تماما" كما تفعل طائرات الاواكس – كما ان النظرة الامريكية للمملكة العربية السعودية ترمي الى تعزيز أمنها وهي عنصر اساسي في سياستها الشرق اوسطية ، وان حقول النفط في منطقة الخليج مهددة بخطر الوجود العسكري السوفيتي "[٥٤] .

كما ان الادارة الامريكية لم تتردد هي الاخرى من الاعلان عن اهمية المملكة العربية السعودية في سياستها الشرق اوسطية وعلاقاتها المشتركة مع الولايات المتحدة ولم يغفل الرئيس رونالد ريغان اهمية السعودية في منطقة الخليج العربي وانه لاوجود لاية عقبات تجعل الولايات المتحدة لاتفي بالتزاماتها تجاهها في مجال التعاون العسكري باعتبارها حائلا" امام تغلغل السوفيت الى حقول النفط الخليجي . وقد عبر عن ذلك الرئيس ريغان في مؤتمر صحفي عقد له في ١ تشرين الاول ١٩٨١ في البيت الابيض بعد ان طلب من الكونغرس الامريكي الموافقة على صفقة طائرات الاواكس وجاء في نص التصريح :" ان رغبة الولايات المتحدة هي كسب ود المملكة العربية السعودية وان الولايات المتحدة لن تسمح بان تخرج السعودية من المعسكر الغربي كما خرجت منه ايران - -- ولن تصبح السعودية ايرانا" ثانية أو ان تقع في ايدي احد يمكن ان يوقف تدفق النفط الى الغرب[٥٥].

ان ضغوط الادارة الامريكية على الكونغرس الامريكي للموافقة على صفقة الاواكس تجلت في تصريحات اخرى اكثر قوة للرئيس الامريكي ريغان وجهها لاعضاء مجلس الشيوخ والنواب في ٢٢ تشرين الاول ١٩٨١ ، اوضح فيها اهمية صفقة التسلح للمصالح الامريكية وسياسة الاجماع الاستراتيجي التي يتبناها [٥٦]،واعتبار التعاون العسكري مع السعودية نقطة تحول في العلاقات الامريكية السعودية . وجاء في نص تلك التصريحات [٥٧]

" ان طائرات الاواكس للسعودية لاتمثل تهديدا" لاسرائيل وان الصفقة تعد اكثر حيوية للمصالح الامريكية منه في أي وقت وان عدم الموافقة قد يحطم الاجماع الاستراتيجي في الشرق الاوسط وقد يؤثر على مستقبل تدفق النفط ، ومن جهة اخرى فان السعوديين سيحصلون على طائرات الاواكس مجردة من المعدات المعقدة وستكون خالية من اية تجهيزات متطورة في مجال الاتصالات وستبقى تحت اشراف الفنيين الامريكيين حتى عام ١٩٨٩ على الاقل" .

ولقد رحبت المملكة العربية السعودية بموافقة الولايات المتحدة على تزويدها بمعدات الطائرات وعدد من طائرات الاواكس وعدت ذلك نصرا" للسياسة السعودية وانه من الضروري وضع الترتيبات اللازمة لتطوير العلاقات التسليحية بين الولايات المتحدة والمملكة . وقد اثنت المملكة على لسان وزير دفاعها الامير سلطان بن عبد العزيز على صفقة الاواكس وعلى السياسة الامريكية الجديدة في المنطقة . وجاء في نص التصريح في ٢٤ تشرين الاول ١٩٨١ أي بعد موافقة الكونغرس الامريكي على الصفقة في ٢٢ تشرين الاول ١٩٨١ " ان موافقة الكونغرس الامريكي على تلك الصفقة قرار حكيم للسياسة الامريكية ويعكس في نظر الحكومة السعودية بداية عهد لابد للعرب ان يستفيدوا منه وان السعودية لن تضع اية بدائل في حال فشل امرار صفقة الاواكس " واكد المسؤول السعودي ايضا" على ان السعودية ماضية لتحقيق الاستقلالية التسليحية عن طريق تمويل مشاريع التصنيع العسكري العربي [٥٨].

اقتنعت المملكة العربية السعودية ايضا" بما جاء في نص البيان الامريكي في عام ١٩٨١ حول المبررات التي دفعت الولايات المتحدة الى الموافقة على صفقة طائرات الاواكس والتخلي عن تعهد ادارة الرئيس جيمي كارتر السابقة حيال عدم تزويد الطائرات السعودية بالاجهزة المعينة وابراز مبررات الحرب العراقية الايرانية ومخاطرها على الامن السعودي والامن الخليجي عامة والغزو الشيوعي لافغانستان والاحداث في اثيوبيا وحرب اليمن الجنوبي وضرورة التصدي للخطر السوفيتي وزيادة قدرات المملكة السعودية الدفاعية دون ان تمنحها مقدرة هجومية فائقة[٥٩] . وكانت الاهداف

الاساسية للادارة الامريكية في الموافقة على صفقة الاواكس والمعدات الاخرى هي [٦٠]. :

١- اعطاء السعودية القدرة على ردع العدوان عنها لان الخطر الاساسي من وجهة النظر الامريكية على السعودية يأتي من الدول العربية الراديكالية في المنطقة .
٢- تزويد السعودية بالطائرات على اساس الهدف الدفاعي المحض وليس تزويد تلك الطائرات بمقدرة هجومية بعيدة المدى .
٣- ان تزويد السعودية بالطائرات لايعني وجود خطر حقيقي على اسرائيل بحسب التقديرات الامريكية في المدى القصير أو حتى في المستقبل المنظور وحتى في حال تبدل النظام السعودي والمحافظة على امن الدول الاخرى .
٤- ان حسن النية الامريكية تجاه السعودية قد يزيد من استعدادها على الاشتراك في مسيرة السلام التي ترعاها الولايات المتحدة في المنطقة والتصدي للخطر السوفيتي .
٥- خلق قاعدة صالحة للمطالبة بتوسيع الوجود الامريكي في شبه الجزيرة العربية بما في ذلك ايجاد القواعد البرية الدائمة في المنطقة للمحافظة على امن المنطقة ضد التهديدات الخارجية .

ومما يجدر ذكره ان الودائع المالية للمملكة العربية السعودية في المصارف الامريكية جاهزة لتغطية كلف الصفقات التسليحية قبل ان يحين موعدها ، ولاتشمل الاسلحة التي اشرنا اليها فقط بل تشمل ايضا" الدعم اللوجستي والفني مثل قطع الغيار والتبديل ونفقات التدريب والتشغيل . وقد قدرت بعض الاحصاءات ان قيمة عقود شراء الاسلحة في المدة بين عامي ١٩٧٧و١٩٧٩ بلغت ٣٤,٤ بليون دولار[٦١] ، وهي تمثل قيمة عقود الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة والحكومة السعودية ، كما بلغت قيمة عقود الشراء بين سلاح الهندسة التابع للجيش الامريكي والحكومة السعودية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١ حوالي (٣) بليون دولار[٦٢] . إذ كان سلاح الهندسة مسؤول عن برنامج البناء السعودي الذي يتضمن تصميم وتشييد منشآت وموانيء وقواعد جوية وعسكرية ومراكز للمشاة والمدفعية ومراكز طبية ومجمعات سكنية .

وعلى الرغم من حقيقة ان الولايات المتحدة قد واجهت بشكل عام بعض المشاكل المرتبطة ببيع المعدات العسكرية وبخاصة طائرات (ف-١٥) وطائرات الاواكس الرادارية فانها لم تكن قلقة تجاه احترام المملكة العربية السعودية للشروط التي تضعها حول التقيد بالاغراض المحددة لاستخدام تلك الاسلحة والاحتفاظ بالقرار النهائي الخاص باعادة بيع الادوات الاحتياطية والقطع الخاصة باية معدات عسكرية أو الالتزام بشروط عقد الصفقات التسليحية . كما ان الاغراض المرتبطة بالتجهيزات العسكرية الامريكية للسعودية هي بسبب العامل المالي فهي رخيصة الى حد ما ورغبة الامريكان واضحة بالدفع بالعملة الصعبة لتجهيزاتها العسكرية للمملكة أو غيرها من اقطار الخليج العربي . ولم تواجه المملكة اية مشكلات مع الولايات المتحدة وفرنسا او غيرها من الدول الاوربية في تهيئة شروط مالية مقبولة وان اعتمدت المملكة العربية السعودية في سياستها على تنويع تجهيز السلاح من فرنسا والمانيا . ويظهر ان المملكة على الرغم من اعتمادها بقدر اكبر على الولايات المتحدة في مجال التسلح فانها ستترك التطرف في الاعتماد على مجهز واحد في سياستها التسليحية . ولكن يجب ان نفهم انها لاتمتلك سياسات متطورة في مسألة التنويع في مشتريات الاسلحة أو في الانتاج الدفاعي الذاتي .

موقف اسرائيل من جهود التسلح السعودية

اظهرت اسرائيل معارضتها لجهود التسلح السعودي باشكال مختلفة منها المعارضة غير المباشرة من خلال الكونغرس الامريكي وبخاصة تجاه صفقة الطائرات من طراز (ف-١٥) وصفقة طائرات الاواكس الرادارية الامريكية وان اعلنت مرارا" انها سوف لن تعلن معارضتها العلنية لتلك الجهود أو التوجه الى الرأي العام الامريكي في قضايا بيع الاسلحة أو الضغط على العناصر الموالية لاسرائيل في اوساط الكونغرس الامريكي لانها عدت بعض صفقات الاسلحة الامريكية للسعودية تهديدا" لامنها . ولم تقف اسرائيل موقف المعارض تجاه التسلح الامريكي مع السعودية فقط وانما اعلنت معارضتها لتسليح السعودية من قبل فرنسا والمانيا لان ذلك يخل بميزان القوى في المنطقة من وجهة النظر الاسرائيلية . كما ان المملكة العربية السعودية

ادركت ان المعارضة الاسرائيلية وحتى الامريكية لها تأثيراتها على الاصوات اليهودية في الانتخابات الرئاسية الامريكية وفرص نجاح الرئيسين جيمي كارتر ورونالد ريغان فيها . وكانت اسرائيل لاتسمح بتمرير الصفقات العسكرية دون اعتراض .

ان بدايات المعارضة الاسرائيلية لجهود التسلح السعودي برزت بعد ان ادركت اسرائيل تغير الموقف الامريكي تجاه قضايا التسلح . كما توضح ذلك في تصريح وزير الدفاع الامريكي كاسبر واينبرغر (Caspar Weinberger) في عام ١٩٨١ الذي اكد فيه على موافقة ادارة الرئيس ريغان على الطلبات السعودية المتعلقة برفع المستوى العملياتي لمقاتلات (ف-١٥) المزمع بيعها للسعودية . كما اضاف قائلاً " اننا نريد ان تكون مقاتلات (ف-١٥) السعودية فعالة بقدر ماتستلزمه احتياجاتهم الدفاعية "[٦٣].

لقد ضغطت اسرائيل على الولايات المتحدة لتحديد مهمات بعض الطائرات المزمع بيعها للسعودية وكذلك بعض المعدات العسكرية اللازمة لها . ولم تتردد الولايات المتحدة استجابة للضغط الاسرائيلي من ان تضع شروطا" في بيع تلك الاسلحة تتعلق بمهماتها وكونها لاتمثل تهديدا" لامن اسرائيل وذلك في المذكرة التي رفعها وزير الخارجية الامريكية الكسندر هيغ ، الى لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الامريكي وقد تضمنت التأكيد على احتفاظ الولايات المتحدة بمعلومات تشغيل انظمة الطائرات وان يقتصر استخدامها على المهمات الدفاعية فقط لا الهجومية وأن توافق الولايات المتحدة على جميع بنود الصفقات وقبل سنة من وصول طائرات الاواكس الى السعودية ولاتخرج عمليات طائرات الاواكس خارج المجال الجوي السعودي ويكون للولايات المتحدة تواجد مستمر ومؤثر في اماكن تشغيل الطائرات نظرا" للعجز الواضح في سلاح الجو السعودي [٦٤]. مع ارسال (٤٠٠) خبير عسكري وفني الى المملكة السعودية .

وكان من اهداف اسرائيل في معارضتها لجهود التسلح السعودي هو منع تعزيز القدرات الهجومية السعودية وليست الدفاعية والضغط على الولايات المتحدة على ضرورة التشاور مع الحكومة الاسرائيلية قبل عقد اية صفقة اسلحة مع السعودية أو غيرها من اقطار الخليج العربي . وقد تمت فعلا" عدة لقاءات بين وزير الخارجية الامريكية الكسندر هيغ ونظيره الاسرائيلي اسحاق شامير (Ytchaq Shamer) في واشنطن . غير ان هيغ رفض بعد اقناع نظيره الاسرائيلي التنازل عن رغبة اسرائيل في توقيف صفقة طائرات (ف-١٥) وذلك من منطلق تقوية حلفاء الولايات المتحدة في وجه النفوذ السوفيتي[٦٥] . وقد وافقت الولايات المتحدة على الصفقة كما اشرنا في سياق الدراسة ، غير ان اسرائيل كانت تؤكد على ان صفقة طائرات (ف-١٥) تمثل تهديدا" لأمن اسرائيل بسبب مخاطر عديدة منها مخاطر التنازل للسعودية دون تنازلات مقابلة أو التخلي عن وعد رسمي تجاه اسرائيل ، ومخاطر على الاستقرار في المنطقة لان ذلك من وجهة النظر الاسرائيلية تجعل اسرائيل لاتثق بالدعوة الامريكية في المستقبل . كما ان المملكة العربية السعودية لاتعمل على توطيد علاقاتها مع الرئيس المصري انور السادات صديق الولايات المتحدة واسرائيل أو توقف المملكة من الدعوة الى الجهاد والتخلي عن سياسة الابتزاز النفطي وعدم تأييدها اتفاقية كامب ديفيد[٦٦]. وقد اكد الخبير العسكري الاسرائيلي هيرش غودمان (Hersh Kodman) على مخاطر الصفقة على الاستقرار في المنطقة بقوله : "ان تسليح السعودية بالطائرات المتطورة التي تمتلك مدى قتاليا" بعيدا" يفرض على اسرائيل تبني استراتيجية الضربة الاستباقية مما يزيد من خطر عدم الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة "[٦٧] .

كما لم تحاول اسرائيل ابداء المعارضة العلنية دائما" لانها كانت تدرك تماما" اهمية المصالح الامريكية في المنطقة ومصالحها هي ايضا" والتي تستهدف توسيع الوجود الامريكي عن طريق التعاون العسكري وايجاد قواعد برية في شبه الجزيرة العربية وهذا مادفعها الى اعتماد المرونة في سلوكها حفاظا" على قوة علاقاتها مع الولايات المتحدة مع استغلال الفرص لاختبار مكامن القوة والضعف في الادارة الامريكية . وقد اكد احد مؤيدي اسرائيل في الكونغرس الامريكي بقوله " ان معركة مفتوحة مع الادارة الجديدة سيكون من شأنها خلق جو سيء للغاية "[٦٨].

لقد حرصت اسرائيل ايضا" على اتخاذ شكل المعارضة غير المباشرة عن طريق اثارة مؤيديها من اعضاء الكونغرس الامريكي للتأثير على سياسة التجهيز العسكري الامريكي للسعودية

وغيرها من اقطار الخليج العربي ، فقد استطاعت اسرائيل تنظيم عريضة احتجاج وقع عليها (٦٨) نائبا" من مجلس الشيوخ الامريكي ضد صفقات التسلح . وقد اكد النائب الامريكي بنيامين روزنتال (Benjamen Rozental) على ان الاكثرية في الكونغرس تعارض صفقات التسلح وحذر الولايات المتحدة من اعادة اخطاءها في التعامل في المجال العسكري وذلك بقوله:" ان امريكا تعيد نفس الخطأ الـذي وقعت فيه مع شاه ايران وان الاكثرية الساحقة في لجنـة الشؤون الخارجية في الكونغرس ابدت اعتراضا"شديدا" على الصفقة والولايات المتحدة تدفـع بكميات هائلة من الاسلحة المتطورة جدا" الى منطقة لاتتمتع حكوماتها بالحد الادنى من الاستقرار "(٦٩).

كمـــا ايد النائبـان الديمقراطيان كليـبورن بـيل(K. Bell) و كارل ليفين(Carl Levin) التوجهات الاسرائيلية بتأكيدهما على ان الصفقة تهدد أمن اسرائيل وتؤدي الى سباق التسلح في الشرق الاوسط وتجلب الدمار وتضعف قدرة اسرائيل ايضا" على تحقيق تفوق جوي[٧٠]. ولم تكتف اسرائيل بذلك بل تصدت للموافقة الامريكية على صفقات التسلح عن طريق الضغط على بعض مؤيديها في الكونغرس اذ قام هؤلاء واغلبهم من الحزب الديمقراطي في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب والشيوخ بتقديم عريضة الى الرئيس الامريكي رونالد ريغان استنكروا فيها الموافقة الامريكية على عقد الصفقات العسكرية مع السعودية ، مع ان الصفقات العسكرية تساهم في دعم الاستراتيجية الامريكية في المنطقة لانها تؤسس دفاعا" مشتركا" امريكيا" سعوديا" تكون طائرات الاواكس الرادارية حجر الزاوية ضد التهديدات الخارجية[٧١] . فضلا" عن ذلك فان اسرائيل لم تتردد في المبادرة الى رفض اية صفقة تسلح مع المملكة العربية السعودية رسميا" اما بشكل بيانات او تصريحات على لسان بعض المسؤولين الاسرائيليين مدنيين أو عسكريين وتشترط في كثير من الاحيان على الولايات المتحدة أو اية دولة اوربية ان تقدم تعويضات اليها أو ضمانات لحماية امنها من الاخطار التي قد تنجم عن التسلح مستقبلا" . فقد انتقدت في بيان رسمي لها القرار الامريكي حول الموافقة على صفقات السلاح معتبرة السعودية دولة مساندة لعزم العرب الراديكاليين لاسترداد فلسطين العربية من ايدي الصهاينة وانه قد تتحول الطائرات المتطورة الى سلاح هجومي موجه اساسا" ضد اسرائيل وبخاصة على صعيد المدى القتالي الاضافي والقدرة على الهجوم الارضي والقصف وعدم اقتصار مهمات المقاتلات السعودية على الدفاع فقط وجاء في نص البيان :" ان هذا القرار يشكل مصدر قلـق وخطر شديدين على اسرائيـل ، انه قد يؤدي الى الاخلال بميزان القـوى الاستراتيجي في المنطقة ان السعودية دولة غير معتدلة وتمد منظمة التحرير الفلسطينيـة بالمساعدة المباشرة كما تساهم في دعم الحرب الشاملة مع اسرائيل"[٧٢].

يضاف الى ماسبق ان اسرائيل اشترطت مقابل الموافقة الامريكية على صفقات التسلح بتنازلات وتعويضات . والتعويضات التي ارادتها اسرائيل كانت متنوعة على شكل اسلحة تشمل طائرات (ف-١٥) وطائرات رصد وانـذار مبكر مـن طـراز أي - ٣ سنتـري (A.3- Century) المتطورة وتركيز محطة التقاط الصور من الاقمار الصناعية في الاراضي الاسرائيلية وزيادة الانذار المبكر ضد أي هجوم خارجي وتبادل المعلومات الاستخبارية بينها وبين الولايات المتحدة واستثناء اسرائيل كذلك من التخفيضات المقررة لبرنامج المساعدات الخارجية الامريكية وقد حصلت اسرائيل في عام ١٩٨٢ على ١٨, ٢ مليار دولار تشمل ١٢٤ مليون دولار كمساعدات عسكرية و٧٨٥ مليون دولار كمنح اقتصادية [٧٣] .

ومع ذلك فقد بقي الموقف الاسرائيلي من جهود التسلح السعودي ومسألة تطوير العلاقات التسليحية بين الولايات المتحدة والسعودية يرتبط في الاعم الاغلب بمسألة التعويضات والتنازلات الامريكية لاسرائيل في المجالات العسكرية والمالية ومتطلبات حماية أمنها.

الخاتمـــة

بعد دراستنا العلاقات العسكرية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية ومحاولات المملكة للوصول الى الحد الادنى من الاستقلالية التسليحية وكيفية التعامل مع الاسلحة المتطورة نعرض اهم النتائج التي رصدها البحث وكما يلي :

١- ان مدى وحجم مبيعات الاسلحة الامريكية للسعودية تبرر بشكل واضح مايقرره مخططو السياسة العسكرية ويشكلان اعتبارا" رئيسيا" في سياسات المبيعات العسكرية التقليدية للولايات المتحدة وكذلك تقرر شكل الاعتماد السياسي للمملكة السعودية على الغرب لان جهود شبكات التجهيز العسكري الهامة وطويلة الامد تضمن الاستجابة السياسية للمملكة الخاضعة للسياسات الامريكية العامة في منطقة الخليج العربي .

٢- ادركت المملكة العربية السعودية ان التغييرات النوعية في قدراتها العسكرية طريقة جيدة لتعديل آليات سياستها الخارجية لذلك صممت ايضا" على ايجاد خطط لرفع مستوى قدراتها الدفاعية .

٣- ان سياسات التجهيز العسكري الامريكية للمملكة العربية السعودية لاتكون عائقا" امام تحقيق اهدافها في المنطقة ويمكن التأكيد على ان النفقات الاقتصادية في سياسة التجهيز العسكري تعوض الفوائد السياسية في الاعم الاغلب .

٤- ان بعض الاحداث كالغزو الشيوعي لافغانستان (١٩٧٩) والثورة في ايران (١٩٧٩) والحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) فرضت بعض الضغوط الجدية على علاقات التسلح السعودية مع الولايات المتحدة وبخاصة على الموقف التفاوضي بينهما والتوجهات الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي بخاصة والتي تفرض تقويم الطريق المستقبلي لسياسات التجهيز العسكري الامريكي في الخليج العربي .

٥- ان المملكة العربية السعودية تدرك تماما" ان الوزن الخليجي قد هبطت اهميته الى حد كبير منذ بداية انهيار مفاهيم الامن القومي العربي بعد الحروب العربية الصهيونية في ١٩٦٧ وفي ١٩٧٣ والثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية ولذلك وجب عليها ان توازن بدقة بين كل مايتعلق بقضايا التسلح والامن ومصالحها مع العالم الغربي لانها فشلت في فرض تأثير حاسم على بعض الدول العربية مثل مصر ناهيك عن فشل الحكومة السعودية في التمييز بين نوايا الامريكان وقدراتهم مع استخدامها لمواردها لتعزيز المصالح الغربية ودورها في الاستراتيجية الامريكية .

٦- ان العلاقات التسليحية تشير في كثير من الاحيان الى التوازن الدقيق للنفوذ بين مجهزي الاسلحة والمشترين لها وصارت المنافسة من مظاهر عملية التسلح . كما ان المصالح الامريكية في المملكة العربية السعودية في موضوعات التسلح ترتبط بدرجة كبيرة بالامور الاستراتيجية الاوسع الخاصة بالخليج العربي وكذلك بمسألة الصراع العربي الاسرائيلي والعمليات التي ترتبط بالحرب ولن تقف سياسات التجهيز العسكري امام تطور الاهداف الاوسع للسياسة الامريكية في الخليج العربي .

٧- ان من الدوافع الاساسية للولايات المتحدة من وراء سياسات التجهيز العسكري للمملكة العربية السعودية هو زيادة نفوذها السياسي وتقوية روابطها العسكرية بشكل اقوى مع الغرب وتحديد المحاولات الغربية في ايجاد علاقات متطورة لان سياسة التجهيز العسكري من الوسائل الهامة في السياسة الامريكية ولايمكن فصل ذلك عن اهمية المملكة السعودية ضمن سياسات التجهيز العسكري الغربية وبخاصة مايتعلق منها بمحاولات زيادة نسبة الاجهزة المصنفة محليا" تحت الترخيص . ولكن هذه المحاولات لم تحقق النتائج المرجوة بدرجة كبيرة رغم امكانيات السعودية الكبيرة في توفير العملة الاجنبية وموافقة الامريكان على شروط اعادة الشراء التي صارت صيغة تقليدية للاتفاقات التسليحية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة .

الهوامش والمصادر

==========

١- ديل . آر . تاهنتين ، التحديات الأمنية التي تواجه المملكة العربية السعودية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة ، السلسلة الخاصة ١٥ ، ترجمة هاشم كاطع لازم ، البصرة ، ١٩٧٩، ص١٠.
٢- مركز العالم الثالث ، قضايا الخليج العربي ، سلسلة الدراسات التاريخية ، لندن ، ١٩٨٤ ، ص ٤٨ -٥١.
٣- المصدر نفسه ، ص ١٧.
٤- المصدر نفسه ، ص ٥١.
٥- تاهنتين ، المصدر السابق ، ص ٥-٦.
٦- المصدر نفسه ، ص ٢٠ .
٧- ا.إ.اوسيبوف ، الولايات المتحدة الامريكية والدول العربية في السبعينات وبداية الثمانينات ، ترجمه عن الروسية محمود شفيق الشعبان ،دمشق طبعة اولى ١٩٨٥ ، ص ١٥٢.
٨- المصدر نفسه ، ص ١٧٩.
٩- الكونغرس الامريكي ، الخليج العربي ، المناقشة البرلمانية الامريكية بشأن مبيعات الاسلحة الى اقطار الخليج العربي ، ترجمة وديع ميخائيل حنا ، منشورات مركز الخليج العربي ، السلسلة الخاصة (٥١) ، البصرة ، ١٩٨١ ، ص ٤١٠ - ٤١٢.
١٠- اوسيبوف ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .
١١- سجل العالم العربي ، وثائق واحداث واراء سياسية – المجلد الاول ١٩٧٥ ، اعداد جبران شامية ، دار الابحاث والنشر ، بيروت ، ص ١٥٣-١٥٤؛ د. اسماعيل صبري مقلد ،أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٨؛ أي ، باكوفلوف ، السعودية والغرب ، ١٩٩١ ، ص٥٢-٥٥.
١٢- د. سلمى عدنان الكباسي ، اثر النفط في العلاقات الامريكية السعودية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، البصرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦٨.
١٣- تاهنتين ، المصدر السابق ، ص ٧٥.
١٤- الكباسي ، المصدر السابق ، ص ١٦٨.
١٥- المصدر نفسه والصفحة .
١٦- سجل العالم العربي ، ١٩٧٥ ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .
١٧- قضايا الخليج العربي، مصدر سابق ، ص ٧٩ .
١٨- أي باكوفليف ، المصدر السابق ، ص٩٠.
١٩- المناقشة البرلمانية الامريكية ، المصدر السابق ، ص ٤١٠ ؛ مقلد ، المصدر السابق ، ص ١٠٨.
٢٠ – الكباسي ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .
٢١- سجل العالم العربي ، ١٩٧٦، الصفحات ٥٤-٥٥.
٢٢- أ.أ. اوسيبوف ، المصدر السابق ، ص ١٧٨.
٢٣- مجلة صوت الطليعة (السعودية) العدد ١٣-١٤، السنة الرابعة ، تشرين الثاني ١٩٧٦، ص ١٥٩ نقلا" عن الكباسي ، المصدر السابق ، ص ١٧١.
٢٤- د. محمد محمود الطناحي ، الولايات المتحدة الامريكية والخليج العربي ١٩٧١-١٩٩٠، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٨ ؛ Cordesman, Anthony , The Gulf and Search for Strategic Stability U.S.A 1984, P. 23
٢٥- Brizinski , Zbigniew , Power and Principle Memories of the National Security Adviser 1977-1981 , New york, 1993 , p. 23;
الكباسي ، المصدر السابق ، ص ١٧٢.
٢٦- جريدة السياسة الكويتية ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٧ ؛ بنسون لي جرايسون ، العلاقات السعودية الامريكية ، ترجمة سعد هجرس ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ١٣٨ -١٤١ .
٢٧- الكباسي ، المصدر السابق ، ص ١٧٢.
٢٨- Mostyn Trevor , Major Political Events in Iran , Iraq and the Arabian Peninsula 1945 – 1990, New York , 1991 , P. 54 .
٢٩- قضاياالخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٥٤.
٣٠- الكباسي ، المصدر السابق ، ص .١٧٣
٣١- ريتشارد برايس ، امريكا والسعودية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ١، ٦٥-.٦٧
٣٢- جرايسون ، المصدر السابق ، ص ١٣٧؛ تاهنتين ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .
٣٣- وليم كوانت ، السعودية في الثمانينات ، السياسة الخارجية ، الامن والنفط ، ترجمة حسين موسى ،و اشنطن ، ١٩٨٨، ص ٣٧ ؛ جرايسون ، المصدر السابق ، ص ١٣٧-١٣٩ .
٣٤- قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
٣٥- تاهنتين ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
٣٦-المصدر السابق ، ص.٤٧
٣٧- قضايا الخليج العربي ، .٧١
٣٨- المصدر نفسه ، ص .٧٢
٣٩- المصدر نفسه ، ص .٧٩
٤٠- بلغت الايداعات المالية للمملكة العربية السعودية في مصارف الولايات المتحدة الامريكية (٧٠) سبعون مليار دولار بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، وتقدر قيمة الاستثمارات النقدية السعودية في الولايات المتحدة في الفترة نفسها بأكثر من (٧٥) خمس وسبعين مليار دولار. ينظر :
د. زهير شكر ، السياسة الامريكية في الخليج العربي – مبدأ كارتر ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨؛ برايس ، المصدر السابق ، ص ٦٥-٦٩ .
٤١- تاهنتين ، المصدر السابق ، ص .٧٤
٤٢- Alexander Haig & Jr . Carent , Realism Reagan and Foreign Policy , 1984 , P . 13.
٤٣- حققت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) الموقعة بين اسرائيل ومصر عام ١٩٧٨ برعاية الولايات المتحدة الامريكية امورا" عديدة منها خروج مصر من الصف العربي واصبحت فية للولايات

المتحدة واسرائيل باعترافها بالشرعية السياسية الاقليمية للوجود الاسرائيلي ، تحقيق مبدأ التعاون في كافة المواقف الاقليمية ، اتباع اسلوب فض نزاع ، وليس التهديد بالقوة من جانب مصر ، خلق محاور في العمل العربي ، جعل الدبلوماسية الامريكية وسيطا" متحالفا" لحماية التعهدات المكتوبة لصالح اسرائيل ، عرقلة اية توجهات وحدوية وخلق المناخ السياسي الصالح لشن الحرب الباردة العربية . ينظر عن الاتفاقية واهدافها وموقف السعودية واقطار الخليج العربي الاخرى منها في :

بيان سالنجر ، اريل لوران ، حرب الخليج ، الملف السري ، ترجمة دار اوزال للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٥٨ وماتلاها ؛ س. أ . لوسيف ابو .ك ، تيسوفسكي ، ازمة الشرق الاوسط ، البترول والسياسة ، موسكو ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٠-١٣١.

احمد فارس عبد المنعم ، الدور السعودي في الاستراتيجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٧ ، القاهرة ،١٩٨١ ، ص ٣٧ ؛ Chabin Shahram , Security in the Arab Gulf , The Rule of the Outside Powers , London,1980, P.55ff.

٤٤- حول التهديدات والخطط الامريكية لاحتلال منابع النفط السعودي والعربي وردود الفعل الخليجية ، ينظر :

R.W Tucker " A New International Order " Commentary Journal February-March , 1975

تقرير الكونغرس الامريكي ، خطة الغزو الامريكي لمنابع النفط العربي ، ترجمة سليمان الفيومي ، دار القدس ، ١٩٧٦؛ ادموند رونر ، من يهدد منطقة الخليج العربي ، ترجمة محمد شوقي محمد، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٣ وماتلاها .

٤٥- قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ وماتلاها .

٤٦- الطناحي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

٤٧- قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص٥٠-٥١

٤٨- الكباسي ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

٤٩- الطناحي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

٥٠-قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٥٨ ؛ مقلد ، المصدر السابق ، ص .١١٥

٥١- الكباسي ، المصدر السابق ، ص .٢٣٢

٥٢- ادوارد رايس ، التوسع الامريكي في الخليج العربي ، ترجمة موفق الديلمي ، موسكو ، ١٩٨٩، ص ٢٤١ وماتلاها ؛ مركز الدراسات الاستراتيجية (جامعة تل ابيب) التوازن العسكري في الشرق الاوسط ، ترجمة نبيهة الجزائري ، عمان ١٩٨٤ ، ص ٦٥-٦٦ .

٥٣- التوازن العسكري في الشرق الاوسط ، المصدر السابق ، ص ٦٨-٦٩ ؛ بنسون لي جرايسون ، المصدر السابق ، ص ٤٥ ؛ النشرة الاستراتيجية ، العدد ٢٢ ، مجلد ٢ ، لندن ، ١٩٨١ ، ص.١٦

٥٤- الكباسي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

٥٥- المصدر نفسه والصفحة .

٥٦- ينظر عن سياسة الاجماع الاستراتيجي في

Alexander .Hiag & Jr .Carent ,op .cit, pp. 50,58,89;

اوليغ غرينيفسكي ، سيناريو لحرب عالمية ثالثة . ترجمة طه عبد الواحد ، بيروت (د.ت) ، ص٩-١٤ .

٥٧- التوازن العسكري في الشرق الاوسط المصدر السابق ، ص ٣٤؛ مقلد ، المصدر السابق ، ص١١٤ .

٥٨- الكباسي ، المصدر السابق ، ص ٢٤١.أكدت وزارة الدفاع الامريكية أن صفقة طائرات الاواكس كانت العنصر الاساس في خطة للسعودية لتنظيم شبكة دفاع جوي لمنطقة الخليج العربي يمكن أن تشتمل على وجود عسكري أمريكي دائم كما أنها لاتمثل أي تهديد لاسرائيل . ينظر : جرايسون ، المصدر السابق ، ص .١٤٨

٥٩- المصدر نفسه ، ص ١٤٨ ؛ قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

٦٠- مقلد ، المصدر السابق ، ص .١١١

٦١- قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص٧٨-٨٠.

٦٢- المصدر نفسه والصفحة .

٦٣- قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٧٢.

وليم كوانت ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

٦٤- Haig & Carent , Op . cit , p. 122.

الطناحي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

٦٥- قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص .٨١

٦٦- جرايسون ، المصدر السابق ، ص ١٤٣-١٤٨ .

٦٧- المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .

٦٨- قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

٦٩- جريدة السياسة الكويتية ، ٢٢ تشرين الاول ، ١٩٨٢ ؛ قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

٧٠-مقلد ، المصدر السابق ، ص ١١٤-١١٥ .

٧١- المصدر نفسه ، ص ١١٥ .

٧٢- قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص .٨٣

٧٣- جريدة الرأي العام الكويتية ٢٦ أيلول ١٩٨٣ ؛ قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ص ٨٣-٨٤.